

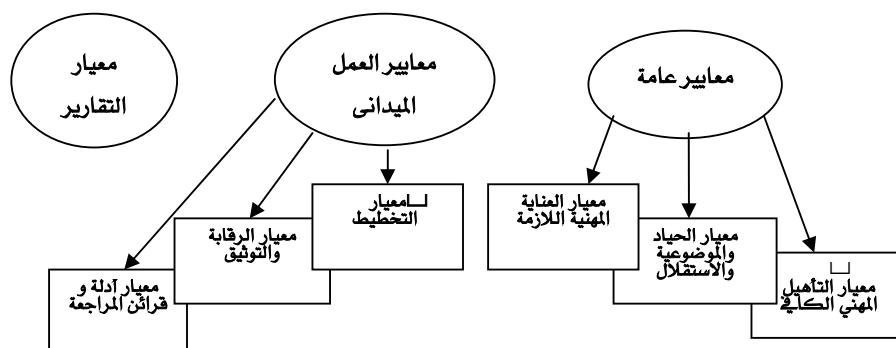
مقدمة

مهنة المراجعة تعتبر من المهن التي تحتاج إلى ثقة المستفيدين من خدماتها بشكل خاص وثقة المجتمع بشكل عام كمهنة مناط بها الحكم على مدى عدالة القوائم المالية للمنشآت المختلفة. وحتى تستطيع المراجعة كسب ثقة الجميع فهي تحتاج إلى تنظيم عملها بطريقة تضمن جودة الأداء لجميع المحاسبين القانونيين الذي ينتمون إليها. لتحقيق هذا الهدف ، قامت الجهات المسؤولة عن تنظيم مهنة المراجعة في المملكة بإصدار معايير المراجعة وسلوك وأداب المهنة^٦. فيما يلي نتناول بالشرح معايير المراجعة.

معايير المراجعة^٧ Auditing Standards

تعتبر معايير المراجعة أداة لقياس جودة الأداء في مهنة المراجعة. وهي تعني وجود أساس للمقارنة.

وتنقسم معايير المراجعة السعودية إلى ثلاثة مجموعات كما في الشكل رقم ٢ :



شكل رقم (٢) : المعايير الأساسية للمراجعة

^٦ معايير المراجعة السعودية صدرت عن وزارة التجارة سنة ١٤٠٦ هـ ، وكلفت الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين -التي أنشأت عام ١٤١٢ هـ - بمتابعة تطبيقها. وقد قامت الهيئة بعد إنشائها بإصدار سلوك وأداب المهنة سنة ١٤١٥ هـ.

^٧ تغطي هذه الحقيبة شرحاً مختصراً لأهم متطلبات معايير المراجعة السعودية ، ويمكن الرجوع إلى التفاصيل في إصدار وزارة التجارة "معايير المراجعة" ، ١٤٠٦ هـ ، وللحصول على معلومات أكثر تفصيلاً عن ما صدر من معايير يمكنك الرجوع إلى إصدار الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين "معايير المراجعة ومعايير المهنية الأخرى" ، ١٤٢٢ ،